

ورقة تحليلية | تشرين الأول 2026

موازنة العراق الاتحادية 2027

الأحكام الضريبية والجبائية وقراءة نقدية

ملخص تنفيذي

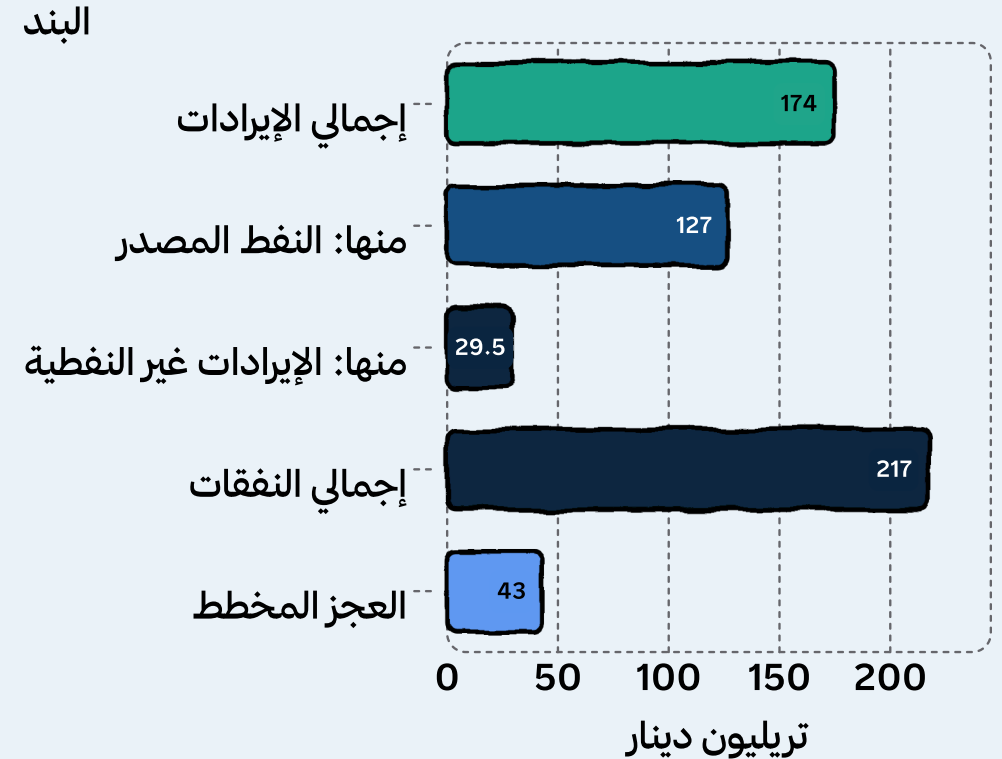
تقرأ هذه الورقة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2027 من زاويتين: الأولى حصر الأحكام الضريبية والجبائية الواردة فيه مع الإشارة إلى المادة والبند، والثانية تقييم نقدي لبنية الموازنة وفرضياتها، مع مقاطعتها بتقرير صندوق النقد الدولي السنوي 2026 وتقرير مناخ الاستثمار في العراق 2026 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية.

الخلاصة: موازنة تؤجل الأزمة ولا تعالجها. فهي تموّل الاستهلاك بالدين، وتحمل المواطن كلفة الإخفاق الخدمي عبر توسيع الرسوم والجبائية، وتراهن على فرضية تصدير نفطي لا تملك الدولة قرار تحقيقها في ظل اضطراب مضيق هرمز.

أولاً: المؤشرات الكلية للموازنة

سعر الصرف المعتمد 1500 دينار للدولار، بحسب تصريحات أعضاء في اللجنة المالية النيابية.

الإيرادات والنفقات والعجز (تريليون دينار)



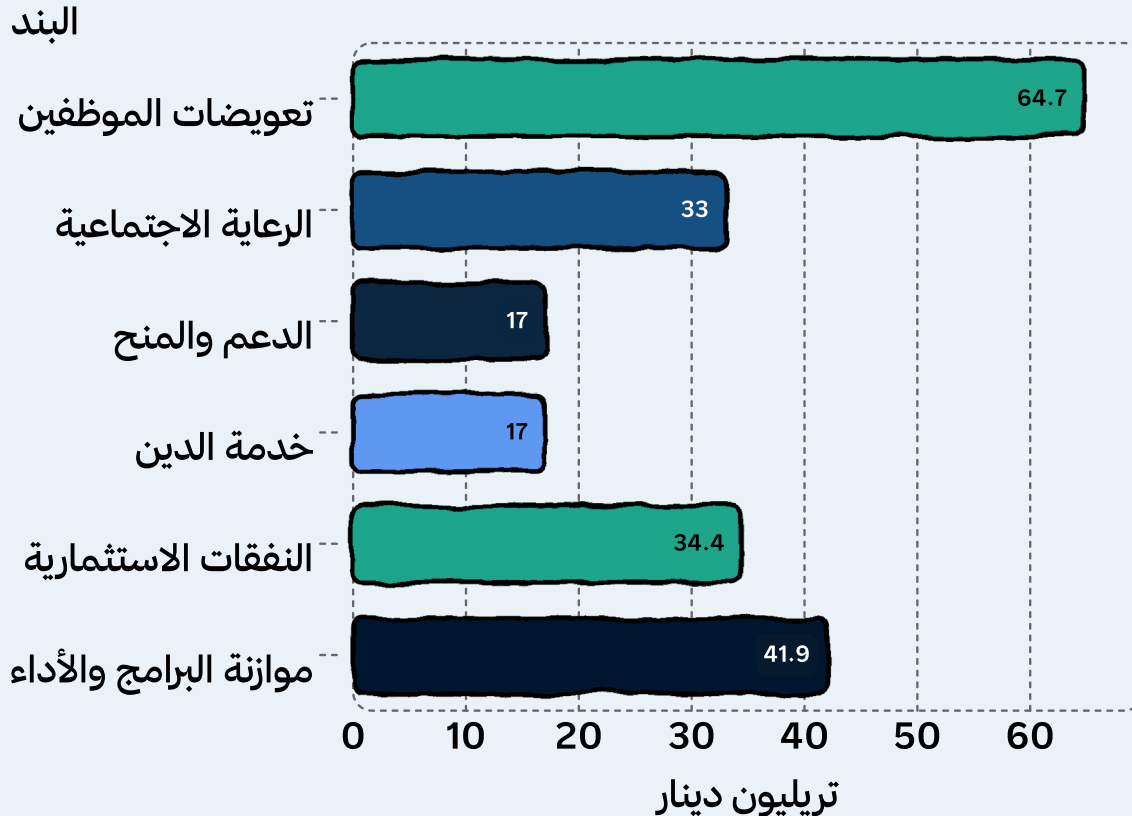
النفط يشكل نحو 83% منها

على أساس 58 دولاراً للبرميل و4 ملايين برميل يومياً

نحو 17% فقط من الإيرادات

العجز: نحو 20% من النفقات و25% من الإيرادات

تفصيل النفقات (تريليون دينار)



- النفقات الاستثمارية: منها 10 لجولات التراخيص
- موازنة البرامج والأداء: منها 37.73 للكهرباء وحدها

ثانياً: الأحكام الضريبية والجبائية في المشروع — ضريبة المبيعات وضريبة الدخل

1. ضريبة المبيعات

- م16 / أولاً / ب (جديد): ضريبة مبيعات 10% على خدمة الهاتف النقال وشبكات الإنترنت، ويخضع المخالف لأحكام قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982، وتُقيّد الحصلة إيراداً لصندوق العراق السيادي.
- م17 / أولاً (توسيع): سريان ضريبة المبيعات (القرار التشريعي 36 لسنة 1997) على المطاعم والفنادق لغاية الدرجة الثانية، وعيادات ومراكز التجميل، والمستشفيات الخاصة، والعيادات البيطرية، والنوادي والقاعات الرياضية والترفيهية.

2. ضريبة الدخل

- م15 / رابعاً / ج (استمرار): إلزام الهيئة العامة للضرائب باستحصال ضريبة الدخل من شركات التواصل الاجتماعي ومنصات البث الحي الأجنبية والمحلية.
- م18 / أولاً (تفويض): لمجلس الوزراء، باقتراح وزير المالية، تعديل مقياس الضريبة الوارد في المادة 13 من قانون ضريبة الدخل، وتأجيل التحاسب الضريبي مدة لا تزيد على 6 أشهر، بما يشمل شركات التراخيص النفطية وشركات الهاتف النقال والإنترنت.
- م20 (جديد في التطبيق): تحصيل ضريبة الدخل إلكترونياً من كل صاحب منزل يمارس نشاطاً تجارياً من داخل المنزل ويحقق دخلاً يومياً أو شهرياً أو سنوياً. وهي ضريبة على الدخل لا على المنزل.

الرسوم الكمركية ومكافحة التهرب وإدارة التحصيل

3. الرسوم الكمركية ومكافحة التهرب

4. إدارة التحصيل

- م15 / رابعاً / ح (جديد): إخضاع كافة استيرادات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص للرسوم الكمركية والضريبة، استثناءً من القوانين التي تمنحها إعفاءات.
- م15 / رابعاً / ز (إجرائي): منصة إلكترونية لمنع التهرب الضريبي والكمركي في استيراد الأجهزة المحمولة والكهربائية، ومنع الأجهزة المقلدة والمسروقة.
- م16 / ثانياً (استمرار): استمرار الجباية الإلكترونية وأتمتة استحصال الضرائب والرسوم عبر القطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بينهما.
- م18 / ثانياً (استمرار): مسح شامل لكافة الأنشطة التجارية والصناعية والاقتصادية لغرض فرض الضرائب عليها.
- م18 / ثالثاً (حافز): تخصيص 1% من إيرادات الضرائب على الدخل والثروات للهيئة العامة للضرائب: 30% حوافز للموظفين و 70% لتأهيل البنى التحتية.

الرسوم ذات الطابع الجبائي والإعفاءات

5. الرسوم ذات الطابع الجبائي

- م 16 / أولاً / أ (تشديد): جباية أجور الكهرباء والهاتف والماء والمجاري وسائر الرسوم، واستقطاع مبالغ الجباية من الموازنة الجارية للجهات، ولا تُرَوَّج أي معاملة حكومية دون تقديم فواتير الجباية.
- م 16 / ج (جديد): رسم مطار 25,000 دينار عن تذكرة السفر الخارجي، و10,000 دينار في المطارات والمنافذ الحدودية، يُقَيَّد لصندوق العراق السيادي.
- م 19 / أ (تفويض واسع): صلاحية الوزارات والمحافظات في فرض رسوم وأجور خدمات جديدة وتعديل القائمة بضوابط يصدرها الوزير أو المحافظ، عدا الرسوم السيادية. 80% من الحصيلة للجهة و20% للخزينة.
- م 17 / ثانياً (استمرار): إجازات عمل لأصحاب الحرف والمحال الصغيرة مقابل أجور.
- م 15 / رابعاً / د، هـ، و (جديد): رسوم هيئة الإعلام والاتصالات على إعلانات المشاهير التجارية، وتسجيل المواقع الإعلامية الإلكترونية، وأبراج مزودي الإنترنت.
- م 25 / أولاً (تنظيمي): إيرادات رسم طابع حملة بناء المدارس تؤول للخزينة، ويُضاف ما يقابلها لموازنة وزارة التربية.

6. الإعفاءات والاستثناءات

- م 3 / ثانياً / 2 و م 19 / ب (تفويض): فتح باب الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومنح استثناءات من القوانين ذات العلاقة بتعليمات من مجلس الوزراء، دون تحديد نطاقها.

الجديد فعلاً في المشروع: ضريبة المبيعات على الاتصالات، وتوسيعها على الخدمات، ورسم السفر، وتطبيق ضريبة الدخل على النشاط المنزلي، وإلغاء الإعفاء الكمركي لعقود الشراكة، ورسوم هيئة الإعلام والاتصالات. أما أغلب البقية فمصاغة بلفظ "استمرار"، أي تأكيد لإجراءات قائمة.

ثالثاً: القراءة النقدية

- **موازنة مبنية على برميل غير موجود:** بُنيت الإيرادات على **58** دولاراً للبرميل وتصدير **4** ملايين برميل يومياً، بينما بلغت الصادرات الفعلية نحو **2.7** مليون برميل يومياً في تشرين الأول 2026، وكان متوسط النصف الأول من العام 1.32 مليون فقط. كل مليون برميل يومياً دون الفرضية يعني ثقباً بنحو **32** تريليون دينار سنوياً. العجز المعلن (**43** تريليوناً) رقم تفاوضي، والعجز الحقيقي قد يقترب من **75** تريليوناً إذا استقر التصدير عند 3 ملايين برميل.
- **دولة رواتب لا دولة تنمية:** الرواتب والرعاية والدعم وخدمة الدين تبلغ نحو **132** تريليوناً، أي **61%** من الإنفاق و**76%** من مجمل الإيرادات. الموازنة في جوهرها جدول رواتب ممول بالنفط والاقتراض.
- **استثمار غير موجة:** من أصل 34.4 تريليون "استثمارية" تذهب 10 تريليونات لجولات التراخيص، وهي كلفة استرداد للشركات النفطية لا تكوين لرأس مال وطني. الاستثمار الفعلي يقارب 11% من الإنفاق، في بلد تنقصه الكهرباء والماء والمدارس.
- **تمويل نقدي مقنع:** يُمول العجز بسندات وحوالات داخلية تشتريها المصارف الحكومية ثم يخصمها البنك المركزي. هذه طباعة نقود بلغة محاسبية مهذبة، وكلفتها الحقيقية تضخم وضغط على سعر الصرف المثبت عند 1500 دينار.
- **تنويع بالشعارات:** الإيرادات غير النفطية **17%** فقط، والأدوات المقترحة رسوم وجباية ومسح ضريبي تعصر القاعدة القائمة ولا توسّع القاعدة الإنتاجية. لا قطاع جديد، ولا صادرات غير نفطية، ولا حوافز إنتاج.



القراءة النقدية: الجباية والتكشف والخدمات

- **تفويض جبائي محدود:** المادة 19 تجعل كل وزير ومحافظ سلطة جباية تفرض الرسوم وتعديلها بضوابط إدارية وتحتفظ بـ **80%** منها، والمادة 18 تتيح لمجلس الوزراء تعديل مقياس ضريبة الدخل. كلاهما يصطدم بالمادة 28 من الدستور التي تشترط أن يكون فرض الضرائب والرسوم وتعديلها بقانون.
- **جباية بالإكراه الإداري:** ربط أي معاملة حكومية بتقديم فواتير الكهرباء والماء يعني أن الدولة تعجز عن تقديم الخدمة على مدار اليوم، ثم تحجز معاملة المواطن حتى يدفع ثمنها.
- **تكشف بلا شبكة أمان:** إيقاف التعيين وحذف الدرجات الشاغرة في بلد تبلغ بطالته نحو **15.5%**، دون برنامج تشغيل بديل أو حوافز للقطاع الخاص الذي يُفترض أن يستوعب الخريجين، بل تُفرض عليه رسوم وضرائب إضافية.
- **خصخصة التعليم من الباب الخلفي:** خفض تمويل الجامعات الحكومية إلى **50%** منذ 2027، قبل موعد "التحول الذاتي" بسنتين (م27)، ينقل الكلفة إلى الأسر عبر الأجور الدراسية دون إعلان سياسة تعليمية واضحة.
- **الكهرباء ثقب أسود: 37.7 تريليون** للكهرباء وحدها، أي أكثر من كامل الموازنة الاستثمارية، فوق قائمة طويلة من القروض الخارجية الجديدة، دون إصلاح للتعرفة أو للفاقد أو لهيكلة الوزارة. تكرار لوصفة فشلت عشرين عاماً.



القراءة النقدية: الدين والإقليم والمستثمر والحوكمة

- **صندوق سيادي غير موجود:** تُقيّد إيرادات الاتصالات ورسوم السفر لـ "صندوق العراق السيادي"، بينما يقرر تقرير الخارجية الأمريكية أن العراق لا يملك صندوقاً سيادياً. لا يُعرف سنده القانوني ولا من يديره ولا كيف يُستثمر ولا من يراقبه.
- **غياب الأدوات الحديثة:** لا إطار مالي متوسط الأجل، ولا قاعدة مالية تضبط الإنفاق الجاري، ولا صندوق استقرار يمتص تقلب النفط، ولا سيناريو بديل لاستمرار إغلاق هرمز، ولا تحليل للكلفة والعائد للمشاريع. وهي بالضبط الأدوات التي يوصي بها صندوق النقد في تقريره.
- **شفافية منقوصة:** نص بلا جداول تفصيلية لتوزيع الإنفاق على الوزارات والمحافظات، فلا يمكن للبرلمان أو الرأي العام محاسبة أحد على شيء.

- **مديونية تتراكم بصمت:** خدمة الدين بلغت **17 تريليوناً**، أي ما يعادل بند الدعم والمنح كاملاً. والاقتراض الخارجي الجديد مع إيرادات دولارية متقلبة رهان على أن هرمز سيُفتح.
- **فرضية الإقليم منفصلة عن الواقع:** تفترض الموازنة تسليم الإقليم **400 ألف برميل** يومياً عبر سومو، بينما يذكر تقرير الخارجية الأمريكية أن إنتاجه انهار إلى **10%** من مستواه قبل الحرب.
- **رسائل متناقضة للمستثمر:** تخاطبه الموازنة بلغة الشراكة، ثم تُخضع استيرادات عقود الشراكة للرسوم "استثناءً من قوانين الإعفاء"، وتفتح الشراكة باستثناءات وزارية بينما قانون الشراكة معطل في البرلمان منذ نيسان 2025. المستثمر لا يقرأ الخطابات بل استقرار القواعد.

رابعاً: مقاطعة الموازنة مع التقريرين الدوليين

المحور	ما في الموازنة	ما في التقريرين IMF و DoS	التقييم
تعبئة الإيرادات غير النفطية	ضرائب ورسوم وجباية إلكترونية	صندوق النقد يوصي بها IMF	منسجم
ضبط الإنفاق	إيقاف التعيين، لا مشاريع جديدة	صندوق النقد يدعو للانضباط المالي IMF	منسجم جزئياً
إصلاح الدعم والتقاعد	نحو 115 تريليوناً دون إصلاح هيكلي	صندوق النقد: الدعم مؤقت وموجه بدقة IMF	متعارض
تمويل العجز	سندات قصيرة الأجل وخصم من البنك المركزي	صندوق النقد يحذر من مخاطر الدين قصير الأجل IMF	متعارض
أدوات إدارة المال العام	غائية	موازنة متعددة السنوات وتحليل كلفة وعائد IMF	متعارض
الامتثال المالي	جباية إلكترونية وأتمتة	العراق أُعيد إلى القائمة الرمادية لـ FATF في 19 حزيران 2026 DoS	منسجم
استقرار البيئة الضريبية	تفويض بتعديل الضريبة والرسوم إدارياً	تقرير الاستثمار: تغير التشريعات وارتفاع الأعباء من أبرز العوائق DoS	متعارض
الشراكة والحوافز	استثناءات وزارية وإلغاء إعفاءات كمركية	قانون الشراكة معطل، وحوافز قانون الاستثمار DoS	متعارض
متأخرات الحكومة	تسوية مستحقات الإقليم (12.78 تريليون) خلال 3 سنوات	المتأخرات من شكاوى المستثمرين DoS	منسجم

التأثير المتوقع والخلاصة

التأثير المتوقع

- عجز فعلي أكبر من المعلن: اقتراض داخلي إضافي، وضغط على البنك المركزي وسعر الصرف، واحتمال تأخر الصرف في غير الرواتب.
- رسالة مزدوجة للمستثمر: خطاب جذب الاستثمار يقابله عدم استقرار ضريبي وكمركي.
- عبء على المواطن: رسوم وجباية واسعة في ذروة صدمة طاقة، وهو عكس ما يوصي به صندوق النقد من دعم مؤقت وموجه للفئات الأضعف.

الخلاصة

موازنة 2027 لا تُدير الأزمة بل تؤجلها. فهي تبني إيراداتها على تصدير نفطي غير مضمون، وتموّل إنفاقاً استهلاكياً بالدين والتمويل النقدي، وتنقل كلفة ضعف الخدمات إلى المواطن عبر رسوم وجباية تُفرض بقرارات إدارية. والمطلوب قبل إقرارها: اعتماد سيناريو تصدير واقعي، وإخضاع أي رسم أو تعديل ضريبي لقانون، وإيضاح السند القانوني لصندوق العراق السيادي، وإرفاق الجداول التفصيلية للإنفاق، وربط الاقتراض بمشاريع منتجة لا بالنفقات الجارية.

ملاحظة منهجية

النصوص مستخرجة من نسخة مشروع القانون المتداولة، ويُستحسن مطابقة الصياغات الحرفية مع النسخة الرسمية قبل الاقتباس. تقديرات أثر انخفاض الصادرات على العجز حسابات تقريبية للورقة (مليون برميل × 365 يوماً × 58 دولاراً × 1500 دينار).

المصادر

- مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2027.
- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2026 (النسخة العربية).
- U.S. Department of State(DOS), 2026 Investment Climate Statement: Iraq
- شفق نيوز، "المالية النيابية: 217 ترليون دينار حجم موازنة 2027"، 6 تشرين الأول 2026.
- IraqiNews. "Iraq's crude oil exports jump to 2.7 million barrels per day"، 14 2026 تشرين الأول.
- IraqiNews. "Iraq's oil exports jump to 488,000 barrels per day in June"، 7 2026 تشرين الأول.